

## تداعيات انسحاب قوات التحالف الدولي على العملية السياسية في العراق

أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

### المستخلص

يترتب على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية بارزة، فمن الناحية السياسية، قد يؤدي الانسحاب إلى تدهور الاستقرار السياسي في البلاد، حيث تتزايد الصراعات الداخلية، والتوترات بين الأطراف المختلفة، يمكن أن يؤثر هذا التدهور على قدرة الحكومة العراقية على اتخاذ القرارات الفعالة، وتحقيق التوافق الوطني، ومن الناحية الاقتصادية، قد يشهد العراق تأثيرات سلبية على الاقتصاد، بما في ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض إيرادات النفط، مما يزيد من التحديات المالية التي تواجه الحكومة، وتقوض جهود إعادة الإعمار والتنمية، أما من الناحية الأمنية، قد يؤدي انسحاب التحالف الدولي إلى تصاعد التهديدات الأمنية، حيث تستغل الجماعات المسلحة الفرصة لزيادة أنشطتها، وتصعيد هجماتها، مما يهدد الحياة اليومية للمدنيين، ويعرقل عمليات البناء والتنمية. لذا أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمثل تحدياً كبيراً للعملية السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، ويتطلب استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات الناجمة عن هذا الانسحاب. الكلمات المفتاحية: الانسحاب الدولي، العملية السياسية، الاستقرار الأمني، التداعيات الاقتصادية، السيادة الوطنية.

## The Ramifications of the International Coalition

### Withdrawal on the Political Process in Iraq

Prof. Firas Abdulkarim Mohammed Ali College of Political  
Science / Al-Nahrain University

### Abstract

The withdrawal of international coalition forces from Iraq entails significant political, economic, and security ramifications. Politically, the withdrawal may lead to a deterioration of stability within the country, as internal conflicts and tensions among various factions escalate. This deterioration could impact the Iraqi government's ability to make effective decisions and achieve national consensus. Economically, Iraq may experience negative effects, including a decline in foreign investments and decreased oil revenues, further exacerbating financial challenges faced by the government and undermining reconstruction and development efforts. From a security standpoint, the withdrawal of the international coalition may result in an escalation of security threats, as armed groups seize the opportunity to increase their activities and escalate attacks, posing a threat to the daily lives of civilians and hindering reconstruction and development efforts.

Therefore, the withdrawal of international coalition forces represents a significant challenge to the political, economic, and security processes in Iraq, necessitating effective strategies to address the challenges arising from this withdrawal.

**Keywords: International Withdrawal, Political Process, Security Stability, Economic Ramifications, National Sovereignty.**

## المقدمة

يمثل انسحاب قوات التحالف الدولية من العراق محطة مهمة في تاريخ البلاد، فقد ترك أثراً كبيراً على العملية السياسية في العراق، في فترة انتقالية حرجية ومحفوفة بالتحديات للحكومة العراقية، والتي تواجه اليوم تحديات متعددة تشمل الأمن، والاستقرار، والتوافق السياسي، والتداعيات الاقتصادية، فبعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، زادت الفجوة الأمنية في العراق، مما أدى إلى تصاعد الهجمات الإرهابية والصراعات الداخلية، علاوة على ذلك، قد يؤدي انسحاب القوات الدولية إلى تقويض الجهود المبذولة نحو بناء الديمقراطية وتعزيز حكم القانون في العراق، ويعرقل تحقيق الاستقرار السياسي المستدام في البلاد.

## إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية البحثية في تقييم فعالية الحكومة العراقية في تعزيز الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والأمني بمفردها، ومدى قدرة القوات العراقية على مواجهة التحديات الأمنية المستمرة دون الدعم الدولي.

## فرضية الدراسة:

هي أن انسحاب قوات التحالف الدولي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، مما يزيد من التوترات الداخلية، ويفتح الباب أمام تدخلات إقليمية أو حتى دولية في المستقبل.

## المحور الأول: تأثير الانسحاب الأمريكي على الواقع السياسي في العراق

تعد المرحلة التي عاشها النظام السياسي في العراق، بعد عام 2003، وما صاحبها من أزمات عكست أشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي؛ كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الانقسام الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع؛ بسبب التغيير الذي حدث من خارج الحدود العراقية، ففي ظل الانقسام الحكومي، وتقاطع الإرادات السياسية الداخلية والخارجية نجد أن زمر العنف تنشط أكثر لعدم وجود استراتيجية متفق عليها لإنهاء حالة العنف<sup>1</sup>، ولكن حالة عدم الاستقرار الأمني بدأت بالتحسن تدريجياً بعد عمليات التحرير للمناطق المسيطر عليها من قبل مجاميع داعش الإرهابية .

فحالة التذبذب وعدم الاستقرار التي تمر بها العملية السياسية في العراق، هي لأن المنظومة السياسية حديثة وفتية، وتنجت عن التغيير الكبير الذي حدث في وقت قصير جداً، أي في مدة قياسية، وأن التحول السريع للأحداث في خارطة العراق السياسية بعد 2003/4/9، وانتقال العراق من نظام شمولي الى نظام حكم ديمقراطي يجمع بين الفيدرالية واللامركزية الادارية، ولّد نظاماً إدارياً غامضاً مع تداخل كبير في

الصلاحيات والاختصاصات، ويمتاز بالضبابية، وعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة، كما أن عدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية التي تسلّمت السلطة في العراق بعد 2003 على وضع برامج تحدّد أولويات العمل، وسنّ القوانين، كذلك عدم وحدة القرار السياسي، والصراع الدائر على السلطة، ساعد على إرباك الوضع السياسي والأمني في العراق<sup>(2)</sup>، إذ إنّ العملية السياسية في العراق، افتقرت إلى أسس منهجية واضحة لترشيح ممثلي الشعب العراقي، واعتمدت على أسس اثنية وطائفية وعشائرية كبديل عن ذلك، حيث أن مستلزمات بناء دولة صحيحة تقوم على أساس الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة من التكنوقراط لإدارة مؤسسات الدولة<sup>(3)</sup>.

ويمكن معرفة تأثير خروج القوات الأمريكية من العراق على العملية السياسية، عبر الإشارة إلى ما حدث بعد خروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، بالرغم من تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة بين البلدين، لأن ذلك أثر على الواقع السياسي والأمني، وأدى إلى نشاط الجماع الإرهابية، إضافة إلى التفرد بالسلطة من قبل النخب السياسية ذات الطابع الاجتماعي، مما شكّل بيئة ملائمة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما أن الحكومة العراقية لم تكن مدركة لهذا الإنجاز، بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل، كما لم تدرك رد الفعل الإقليمي تجاه العراق، وما هي انعكاساته مستقبلاً، حيث بدأت ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية حادة ومنتقدة لمثل هكذا إجراء ومدى إمكانية تطبيقه عبر الانسحاب، وحُسم الأمر فيما بعد بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بسحب القوات<sup>(4)</sup>، ولا تملك الحكومة العراقية رؤية واضحة لتداعيات الانسحاب الأمريكي إلا في الجانب الذي يمثل إمكانية ملئ الفراغ الأمني بعد الانسحاب، في حين أن الولايات المتحدة لا ترغب بالانسحاب من العراق بسبب المصالح الأمريكية؛ مما قد يفقدها الإفادة الجيوسياسية، وتهدد الأنظمة الموالية لها، ومن ثم تهديد أمن إسرائيل، وهذه الاعتراضات دفعت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية التكيف في عموم الدول العربية، والتي تتركز على علاقات متينة مع المكونات الصغيرة والأحزاب في كل بلد بما فيها العراق؛ تحسباً لأي عملية تغيير لا تحدم مصالحها<sup>(5)</sup>، كما أن الأمن العراقي في ظل الاتفاقية الأمنية لن يكون بالمستوى المطلوب، حيث أنها نظمت استثناءات لصالح الجيش الأمريكي، منها عدم إمكانية وصول القوات العراقية إلى أماكن تقع تحت سيطرة القوات الأمريكية<sup>(6)</sup>.

ومن خلال التمعن في بنود الاتفاقية نجد أنها وُضعت على وفق مبدأ عدم الاعتراف للسيادة الوطنية العراقية، فالسيادة ببساطة تعني أن الدولة تمتلك الحق في التصرف داخل حدودها الوطنية، سواء أكانت في الإقليم الجوي أم البري أو البحري، وأن مواد تلك الاتفاقية شكلت تعدياً سافراً على السيادة الوطنية العراقية عبر الآتي<sup>(7)</sup>:-

1- تواجد قوات أمريكية في الأراضي العراقية، يمثل تعدياً واضحاً على السلطان الداخلي للدولة.

2- إنَّ القوات الأمريكية يحقُّ لها التواجدُ في أماكنٍ قد حددتها الاتفاقية، ولا يمكنُ للحكومة العراقية فعلُ شيءٍ بشأن ذلك.

3- إنَّ جميعَ المركباتِ التابعة للقواتِ الأمريكية، والهياكلِ المرتبطةِ بها يحقُّ لها التحركُ بسهولةٍ في الأقاليمِ العراقية الثلاثة (جواً، براً، بحراً) دون أن يفرضَ عليهم أيّ قيدٍ أو شرطٍ كما وتحملُ الحكومةُ العراقيةُ دفعَ تكاليفِ تتعلقُ بالصيانة.

4- إخضاعُ القانونِ العراقيّ إلى القانونِ الأمريكي فيما يتعلقُ به إبرامِ العقود.

5- إنَّ الاتصالاتِ الأمريكية لا تخضعُ إلى مراقبةِ السلطةِ العراقية.

6- إنَّ أفرادَ القواتِ الأمريكية يمتلكونُ أشبه ما يكونُ بالحصانة، حيث لا يمكنُ التعرضُ لهم أو اعتقالُ أيّ فردٍ منهم حتى وإن ارتكبوا عملاً يهددُ الأمنَ الوطنيّ العراقيّ، وإذا تم اعتقالهم من الجانبِ العراقيّ، فإنه على السلطاتِ العراقية أن تسلّمهم للقواتِ الأمريكية خلالَ فترةٍ لا تتجاوزُ اليوم، فضلاً عن خضوعهم إلى ما يُعرفُ بشخصيةِ القانونِ أيّ أنَّ القانونَ الأمريكيّ، هو الذي يطبقُ عليهم، وحتى وإن كانوا في الأراضيِ العراقية، في حين ذلك لا ينطبقُ على الجانبِ العراقيّ.

تبعاً لذلك أنَّ انسحابَ القواتِ الأمريكية من العراق، في هذا التوقيت قد يتسببُ بمخاطرٍ جمةٍ تنعكسُ على الاستقرارِ السياسيّ والأمنيّ في العراق؛ بسببِ عدمِ وجودِ صورةٍ واضحةٍ لمشروعٍ سياسيّ وطنيّ بين القوى السياسيةِ الفاعلة في العراق، فضلاً عن البيئةِ الإقليمية غير المستقرةِ سواء في سوريا أو في الجانبينِ الإيراني والتركّي، واللذين يقومان بعملياتٍ أمنيةٍ في شمال العراق ضد حزب العُمّال الكرديّ، إضافةً إلى وجودِ بعض الخلايا التابعة لمجاميع داعش الإرهابية، الأمرُ الذي قد يخلقُ الأزمات السياسية، والصراعات المسلحة تؤثرُ على العملية السياسية، وتهددُ النظامَ الديمقراطيّ والتنمية<sup>(8)</sup>.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ العملية السياسية في العراق معرضةٌ للاختيارِ بأيّ وقت، خصوصاً إذا ما وجدت الأحزابُ أن مصالحها لم تتحقق؛ لتبدأ العمل كعادتها بوصفها معارضةً لسياسةِ الحكومة من داخل الحكومة، وتعمل على إفشالها، مستغلةً بذلك ظروف العراق، خاصةً وأنه يعيش ظروفاً أمنيةً صعبةً للغاية في هذه الفترة، وعليه يمكنُ القول أنَّ الحكومة العراقية تشكلت بضغوطٍ دولية وإقليميةٍ متنافسةٍ ومتقاطعة، لذلك سيبقى العراقُ ساحةً لهذه التقاطعات من جديد، في ظلِّ التنافسِ الإقليميِّ والدوليِّ مما يفقدهُ استقلال القرار نتيجةً لضغوطِ الأطرافِ المتنافسة، وهكذا أسهمت المؤسسةُ السياسيةُ في إيجادِ حالةٍ عدمِ الاستقرارِ بكلِّ أنواعها في العراق: السياسيّ، والاقتصاديّ، والأمنيّ، والاجتماعيّ، وهذه الظواهر السلبية قد أثرتُ بمجمّلها على الأوضاعِ في العراق، ومنها: الأمن الوطني<sup>(9)</sup>.

على الرغم من أن السبب المعلن لوجود القوات الأمريكية في العراق، هو مساعدة القوات العراقية في محاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومنع ظهوره مجدداً إلا أنه يمكننا القول أن وجود القوات الأمريكية يتجاوز مسألة محاربة تنظيم داعش الإرهابي ويمتد إلى:

1- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في ردع خصومها الإقليميين والدوليين وتأمين مصالحها في الشرق الأوسط، فبالنسبة لهم لم يعد العراق الساحة الرئيسة لمواجهة طهران، وتقليص خطوط التعاون الإقليمي بين فصائل المقاومة الإسلامية، كما أن التصعيد الإقليمي الأخير في منطقة الشرق الأوسط، والمرتبط بالحرب على غزة سبباً آخر لأهمية تواجد القوات الأمريكية في المنطقة، وعدم رغبتها بالانسحاب.

2- تداعيات الحرب الأوكرانية يُعد سبباً آخر لأهمية تواجدها في المنطقة، من أجل احتواء التهديدات الروسية، وبالتالي تعزيز حضورها الإقليمي؛ لتقليل المخاطر المرتبطة بتعرض قواتها ومصالحها في المنطقة لاستهدافات متكررة، ومن محاور عدة في المنطقة.

3- يُعد الانسحاب الأمريكي لصالح الجمهورية الإسلامية، وسوف ينقلب التوازن الإقليمي لصالح الجمهورية الإسلامية، وهذا ما لا يريدُه الآخرون، وسوف يُعطي الانسحاب الأمريكي فرصة كبيرة لكلٍ من روسيا وتركيا وإيران والخليج، لوضع الترتيبات الأمنية والسياسية في العراق، في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

4- الانسحاب الأمريكي يعد نصراً للحكومة العراقية، وفصائل المقاومة الإسلامية تشبه تجربة حزب الله في لبنان، وهذا يثير حساسية الأمريكان والصهاينة وأغلب دول المنطقة.

### المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية للانسحاب الأمريكي

هناك علاقة طردية حيث كلما كان هناك نوع من الرضا الاقتصادي، كلما زاد الاستقرار الاجتماعي، إذ كلما كان دخل الفرد يسد احتياجاته ويوفر له الحياة الكريمة، كلما كان هناك استقرار اجتماعي وسياسي، والعكس صحيح، حيث عندما يشعر الفرد أنه غير قادر على العيش في وطنه، وأنه لا يمتلك القدرة على توفير أساسيات الحياة الكريمة؛ يؤدي إلى تزايد شعوره بالظلم والسخط، ويتحول ذلك كراهية للمجتمع، وأن التفاوت بينه وبين الآخرين، ودون وجود أسباب منطقية لذلك؛ إنما يعود ذلك فقط للاختلافات الدينية الاثنية والمذهبية<sup>(10)</sup>.

ويتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصادٌ ربعيٌّ أحادي الجانب، أي أنه يعتمدُ بشكلٍ أساسيٍّ على إيرادات بيع النفط، دون الأخذ بنظر الاعتبار تطوير وتحديث القطاعات الأخرى، ولا سيما القطاع الصناعي والزراعي، مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في تلك القطاعات المذكورة إلى البطالة، وتركهم العمل والبحث عن عملٍ وظيفيٍّ، الأمر الذي زاد من نسبة المطالب الشعبية، بمطالبة الدولة بضرورة توفير فرص عملٍ ملائمةٍ لضعفاتها، وتزايدها، وخارج امكانياتها المتوافرة؛ مما خلق أزمةً مجتمعيةً انعكست على الواقع العام للمجتمع.

ونظراً لما يمرُّ به العراق حالياً من ظروفٍ استثنائيةٍ فقد أصبح هدفُ تحقيقِ الاستقرار السياسي المرتبط بالعامِل الاقتصادي في العراق من أولويات الحكومة، وهذا يحتاج بدوره إلى توفيرِ موارد مالية كبيرة؛ لتحقيق هذا الهدف، لذلك أصبح من الضروريّ جداً القيام بالإصلاح الاقتصادي لتحقيق إيراداتٍ إضافيةٍ للدولة من جهة، وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الدخل القومي، والنهوض بالكثير من الأنشطة المهملة من جهةٍ أخرى<sup>11</sup>

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ استقرار الوضع الأمني في العراق، بصورةٍ عامة، وفي بغداد على وجه الخصوص بعد عام (2008)، الأمر الذي أدى إلى انتعاش التجارة فيه، وازدهار الاقتصاد، فضلاً عن انفتاحه على اقتصاديات دول العالم، وإزالة كلِّ الأشكال والعقبات التي كانت تعيق هذا الانفتاح، الأمر الذي أدى إلى:

**1- تحقيق نمو اقتصادي عالٍ من خلال إقامة علاقات بناءة مع جميع دول العالم، فضلاً عما يملكه من ثرواتٍ طبيعية هائلة.**

**2- الانفتاح الاقتصادي الذي هباً مناخاً لازدهار الأعمال والأفكار وإقامة روابط مع المؤسسات الدولية المالية، وخاصةً صندوق النقد الدولي، هذا الأمر بدوره أدى إلى تقليص حجم البطالة، وخلق فرص عملٍ جديدةٍ للعاطلين.**

**3- ومن ناحيةٍ أخرى، فالعراق يمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والصناعة فضلاً عن ما يمتلكه من أيدٍ عاملةٍ قادرةٍ على إدارة المشاريع الصناعية والزراعية، والتي تسهم وبشكلٍ كبيرٍ في سد الاستهلاك المحلي، ودعم الاقتصاد الوطني الذي يعدُّ هو من أهم المرتكزات للأمن الوطني<sup>(13)</sup>.**

**4- كما ولا بدّ من الإشارة إلى المعالم السياحية والدينية في العراق، وخاصةً المعالم المقدسة الموجودة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء، هذا فضلاً عما تحتويه باقي المحافظات من معالم أثرية ودينية أيضاً، والتي تعود إلى آلاف السنين. أنّ توافد الزوار والسائحين إلى هذه المعالم والمرقد المقدسة، ومن مختلف**

بلاد العالم، شكّل هو الآخر مركزاً للاقتصاد العراقي، والذي من شأنه دعم وتعزيز الأمن الوطني للعراق.

ومن الممكن السير بخطى نحو الإصلاح والتقدم في الوضع الاقتصادي في العراق، إذ ما أصبحت الدولة تتجه نحو التحولات والحكم الرشيد، أي أن تكون الدولة مساهماً في دعم بيئة الاقتصاد العراقي لا معوق له، الأمر الذي يؤدي إلى انعاشه وتقدمه، وعلى الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي اليوم إلى الكثير من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتوجه نحو النمو والتنمية، غير أن البناء الداخلي يتقدم منطقياً وواقعياً على أسبقية الإصلاحات الخارجية، إذ ليس للاقتصاد العراقي الحاجة إلى شراكات دولية بقدر حاجته إلى بناءٍ ماديٍّ واقتصاديٍّ داخليٍّ، وتترتب تداعياتٌ سلبيةٌ محتملةٌ على الاقتصاد العراقي، سيكون لها تأثيرٌ في جهود مكافحة الإرهاب، إذ أن إصرار العراقيين باتجاه إخراج القوات الأمريكية دون صيغة مرضية وودية للطرفين؛ قد يولد مجموعةً من التداعيات على الصعيد الاقتصادي:

1- إيقاف المساعدات الأمنية والمالية للعراق، والبدء بفرض عقوبات اقتصادية، واحتجاز الأموال العراقية من عائدات النفط التي تذهب إلى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ومن شأن ذلك أن يضع الحكومة العراقية في أزمة اقتصادية كبيرة، وبالتالي تعرقل جهودها في تعزيز قدرات القوات الأمنية بمحاربة الإرهاب - كذلك يؤثر سلباً على إعادة إعمار المناطق المحررة من الإرهاب، وتوقف المشاريع الخدمية التي أطلقتها الحكومة، وفرض عقوبات مالية واقتصادية على شخصيات ومؤسّسات عراقية.

2- وفي القطاع الخاص الذي يولد مزيداً من البطالة والركود الاقتصادي، وخلق بيئة من عدم الاستقرار بالتعاون من المكونات الأخرى الطاردة للاستثمار الأجنبي والمحلي في الوقت نفسه.

3- فيما يتعلق باستيراد الغاز والطاقة الكهربائية من إيران، فالعقوبات الأمريكية ستمنع الاستثناء الخاص على طهران، ومنع العراق من التعامل مع الجانب الإيراني، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية داخلياً على الصعيد السياسي والاجتماعي.

4- انهيار الدينار العراقي أمام الدولار، وانعدام الانتاج المحلي العراقي، الأمر الذي سيولد تضخماً حالياً وسلمياً، والذي يعود بالدور على القدرة الشرائية للمواطنين. يرتبط العراق بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول (التحالف الدولي) وأن إنهاء تواجد الأخيرة بطريقة غير ودية؛ قد ينعكس سلباً على هذه العلاقات لاسيما الاقتصادية، وخصوصاً الدول الأوروبية في التحالف

### المحور الثالث: تداعيات انسحاب القوات الأمريكية على الجانب الأمني

إن إعلان الحكومة العراقية حول إنهاء مهام قوات التحالف الدولي بقبول المكونات كافة، والقوى السياسية الفاعلة في المشهد العراقي، حيث ترفض القوى السنية والكرديّة "علناً هذا الانسحاب وتطالب ببقاء القوات الأمريكية، فقد طالبت القيادة في اقليم كردستان ببقاء القوات الأمريكية بحجة حماية الأمن والاستقرار في العراق وفي الإقليم، ومحاربة الإرهاب، وتشير بعض التقديرات إلى احتمالية قيام الولايات المتحدة بنقل قواتها وقواعدها إلى اقليم كردستان في حال اضطرابها إلى الانسحاب في الداخل العراقي، وبالتالي سيؤثر في طبيعة العلاقات بين حكومة بغداد وحكومة الإقليم، وسيكون له تأثير سلبي في طبيعة الاستقرار السياسي، كما أنّ القوى السنية قد تطالب بمحايتها، والذهاب إلى مشروع الانفصال والدعوة إلى مشروع "الإقليم السني"، وقد يحصل شروع الانفصال إلى تأييد دولي، وخصوصاً في جانب الولايات المتحدة، وقد ظهر تباين الاختلاف السياسي بين المكونات السياسية في موضوع خروج قوات التحالف في العراق، من خلال جلسة مجلس النواب العراقي، لمناقشة واتخاذ قرار بخصوص خروج القوات الأمريكية، وتداعيات الضربات المتكررة من قبل التحالف الدولي، إلا أنّ عدم حضور نواب المكون السني والمكون الكردي، فضلاً عن عدم حضور بعض النواب اللذين يعدون ضمن المكون الشيعي حال دون اكتمال النصاب. لذا أنّ انسحاب قوات التحالف، وتمركزها في مناطق أخرى، قد يؤثر على التوازنات الاجتماعية، وتختلف وجهات النظر والمواقف من تواجد هذه القوات، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وعودة الخلافات والنزاعات الداخلية.

كما وأنّ انسحاب تلك القوات، سيحرّم القوات الأمنية العراقية من الدعم اللوجستي، والتي تعدّ إحدى المقومات الأساسية للأمن الوطني، وسيضعف دورها في الآتي (14):

- أ- المحافظة على أمن واستقرار البلد وسيادته وضمان تطبيق القانون.
- ب- التدخل لمعالجة أيّ وضع أمني غير مسبوق يهدف إلى النيل من وحدة البلاد واستقرارها.
- ج- المحافظة على خلق حالة من التوازن داخل المجتمع الواحد.
- د- الاستجابة السريعة والتدخل الفوري في العمليات العسكرية بكلّ قوة و عزيمة.
- هـ- المحافظة على البنية التحتية للبلاد وحماية خطوط نقل الطاقة.

فقبل الشرع بالعمل على إخراج قوات التحالف الدولية أو القوات الأمريكية، من الضروري أن تعمل الحكومة العراقية على إعداد القوات المسلحة، حيث يجب أن ينال هذا الواجب القسط الأكبر من اهتمام قيادتها السياسية، ولا يقع عبء إعداد القوات المسلحة على أجهزة وزارة الدفاع، والقيادة العامة للقوات المسلحة فحسب، بل يقع على عاتق جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها التي تشارك في الإعداد وتعمل على

تلبية وتوفير مطالب واحتياجات القوات المسلحة، حتى يأتي بناؤها متكاملًا وقائماً على أسسٍ متينةٍ وراسخة، وأن تقوي المؤسسة العسكرية، كقوةٍ وعاملٍ استراتيجيٍّ فاعلٍ عبر الإعداد والتدريب لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، التي قد تتكون من انسحاب تلك القوات، وإن ما حدث في سقوط الموصل عام 2014، هو أنّ الجيش العراقي لم يرد حوضً لمواجهة ضد تنظيم داعش الإرهابي، ليس لعدم قابلية الجندي العراقي على مقاتلة التنظيم الإرهابي، وإنما نتيجة فشل السياسة العامة داخل المؤسسة الأمنية العسكرية برمتها<sup>(15)</sup>، فالجيش العراقي يُعدُّ المكون الحقيقي للشعب العراقي، والذي يضمُّ جميع مكوناته، فهو يستحقُّ فعلاً أن يطلق عليه بودقة العراق التي ينصهرُ بها الجميع لتشكيل نسيج الوحدة الوطنية<sup>(16)</sup>.

وليس فقط الإرهاب هو المعضلة الوحيدة للتحديّ الأمني، بل دول الجوار المتفوقة عسكرياً على العراق، فالجيش العراقي الحالي، هو جيشٌ دفاعيٌّ فقط، وليس لديه الإمكانية على مواجهة خطرٍ أو تهديدٍ من دولةٍ مجاورةٍ كإيران أو تركيا، فقبل انسحاب قوات التحالف، فمن الضروريّ بناء جيشٍ يكون قادراً على الدفاع عن الحدود العراقية، وتنفيذ مهماتٍ قتاليةٍ خارج حدوده، إذا لزم الأمر<sup>(1)</sup>.

<sup>(17)</sup>، وهذا ما حدث بالفعل بعد عام 2014، وما ساعدَ وساهمَ في تعزيز التدهور الأمني في العراق، هو تدخلاتُ بعض الدول، وخاصةً الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الوضع الأمني في العراق، وتراجعِهِ بصورةٍ مستمرة، وهذا ما أشارت إليه استراتيجية الأمن الوطنيّ العراقي، والتي نصت: (يأتي التحديُّ الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفّر بيئةً صحيةً للاستقطاب الديني، والمذهبي، والعربي، في مجتمعٍ تعدديٍّ مما يزيدُ ذلك من التدخلات والسياسات قصيرة النظر، المبنية على المصالح الضيقة، والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد هذا من ناحية)<sup>(18)</sup>.

#### الخاتمة:

إنَّ الانسحاب قد تكونُ له تداعياتٌ كبيرةٌ على المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي، ولاسيما في ظلِّ تنامي التهديدات بعودة تنظيم "داعش" مرةً أخرى، أو تداعياته على المشهد الأمني والسياسي في ظلِّ التواجد المسلح لكلِّ الأطراف السياسية بمكوناتها المختلفة، والخشية من الصدام المسلح فيما بينها، فضلاً عن ذلك، يرى آخرون أنّ الانسحاب الأمريكي خطوةٌ إيجابيةٌ متقدمةٌ باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة، بدعوى أنّ العراق لم يعد بحاجةٍ إلى القوات الأمريكية، وهو ما يثبتُ بأنَّ مسألة تحقيق الاستقرار الأمني في العراق غير مقتصرةٍ على وجودٍ وحضور القوات الأمريكية، إذ أنّ أكثر الشواهد أثبتت إمكانية زعزعة الاستقرار الأمني في العراق، على الرغم من وجودٍ وحضور القوات الأمريكية؛ لهذا تبقى مسألة تحقيق الاستقرار الأمني، ومستقبل الأمن في العراق بشكلٍ عام، مسألةً سياسيةً مرهونةً بالإرادة السياسية الداخلية، وبتوافقٍ إقليميٍّ - دوليٍّ، ومدى قدرة صانع القرار العراقي على قراءة هذا التوافقات، وطبيعة انعكاسها على الشأن الداخلي العراقي (سلباً أو إيجاباً).

## هوامش البحث

- (1) صيوان، هيثم كريم. (2011). فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية. مجلة المستقبل العربي، (389)، 57. مركز دراسات الوحدة العربية.
- (2) هندي، أمل. (2010). الانتخابات العراقية. مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (21)، 228.
- (3) أحمد، عبد الجبار. (2010). العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي. مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (21)، 297.
- (4) البصري، سعد. (2011، 22 نوفمبر). حول تداعيات الانسحاب الأمريكي كما يراها البعض. وكالة أنباء برانا. <https://burathanews.com>
- (5) شلوش، حسين. (2012). العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية. مجلة حمورابي للدراسات، (4)، 263-264. مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية.
- (6) حطيط، أمين محمد. (د.ت.). الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والإقليمي. في نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية.
- (7) صيوان، هيثم كريم. (2011). مصدر سبق ذكره، ص 305.
- (8) الركابي، محمد فريق. (2014، 1 يناير). نتائج الفشل السياسي. الحوار المتمدن، (4323). [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393904)
- (2) البياتي، فراس. (2017). السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005 (ط1، ص 208). مطبعة السيماء.
- (10) صحيفة الحياة اللبنانية. (2008، 9 أبريل). [/https://hayatnews.co.uk](https://hayatnews.co.uk)
- (11) داود، أحمد فاضل جاسم. (2014). عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية للأفاق المستقبلية. مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (25)، 199.
- (12) الكيلاني، كامل بدر. (2005). الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات. في الخليج وتحديات المستقبل (ص 267). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- (13) تايه، عبد القادر نايف. (2020). تحليل أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2016). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16(22)، 71.
- (14) عبد، أحمد عمران، ومهدي، عقيل مصطفى. (2019). الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة: دراسة في الأبعاد والمقتربات. قضايا سياسية، (57)، 101-102.
- (15) محمود، محمد عبد الرزاق. (2016). الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003 [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص 169.
- (16) الدفاعي، حاتم مهدي. (2009). واقع ومستقبل العراق: التحديات والخيارات. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 1(2)، 41.
- (17) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (2008-2012). (د.ت.). ص 16.
- (18) استراتيجية الأمن القومي العراقي. (د.ت.). ص 1.